



كلمة معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي

في مؤتمر الابتكار والعلوم والتكنولوجيا
من أجل التنمية المستدامة

القاعة الهاشمية في الجمعية العلمية الملكية

26 تشرين الثاني 2012

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحبة السمو الملكي الأميرة سمية بنت الحسن المعظمة،

أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يُشرفني أن أرحب بكم في عمان أجمل ترحيب وأنه لمن دواعي سروري أن نلتقي اليوم في افتتاح الاجتماع التشاوري الاقليمي رفيع المستوى من أجل دعم الأعمال التحضيرية لجلسة الاستعراض والتداول الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، والتي ستعقد في جينيف عام 2013.

الحضور الكرام،

إن تقييم الأداء العام للمنطقة في مجال التكنولوجيا والابتكار في إطار مراجعة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة موضوع في غاية الأهمية في هذه المرحلة لضمان قدرة اقتصادياتنا ومؤسساتنا من تلبية المتطلبات التنموية لمجتمعاتنا الشابة.

حيث ينعقد اجتماعنا هذا في ظل ظروف استثنائية تمر بها منطقتنا نتيجة لما تشهده من تحولات، بالإضافة إلى ما تعانيه من تحديات متباينة في قطاعات المياه والطاقة والغذاء، تنعكس على معدلات النمو والفقر والبطالة، مما يدفعنا كدول ومؤسسات تنموية إلى استخدام كافة الأدوات المتاحة والتي وفرتها وسائل التكنولوجيا الحديثة لمواجهة التحديات الأساسية في هذه المجالات ورفع إنتاجية القطاعات الحيوية من خلال سياسات واستراتيجيات واضحة وشاملة للابتكار تربط قطاع التعليم العالي باحتياجات العملية التنموية وتربط القطاع الخاص والقطاع العام في إطار استراتيجية مشتركة.

ولعل قطاعات الطاقة البديلة والتكنولوجيا والصناعات الخضراء والتكنولوجيا الحيوية من أهم المجالات في تجاوز تحديات الموارد في الكثير من الدول ومنها الأردن وترتبط ارتباطاً وثيقاً مع بناء اقتصاد المعرفة وتطوير قطاع الخدمات ورفع إنتاجية القطاعات الأخرى لمواجهة بطالة الشباب وخاصة البطالة بين الشباب الجامعي.

الحضور الكريم،،

لقد حقق الأردن نتائج يفخر بها تساهم في إنشاء بيئة ملائمة للابتكار من خلال إنجازاته في مجال التعليم عبر السنوات والعقود الماضية مما يؤهله لبناء اقتصاد معرفي رائد يقوم على الإبداع والابتكار، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. فالأردن في موقع متقدم من حيث مقياس البنك الدولي لاقتصاد المعرفة على المستويين الإقليمي وحتى الدولي

وايماناً منا بأهمية تبني الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى تعزيز آليات السوق وتشجيع روح المبادرة والابتكار، والتوزيع العادل لمكتسبات التنمية لتشمل كافة شرائح المجتمع ومختلف المناطق على حد سواء، قامت الحكومة الأردنية بتوجيهات من جلالة الملك المعظم بإنشاء صندوق تنمية المحافظات، والذي يعمل على دعم الأفكار الاستثمارية الريادية وتحفيز الحركة الاقتصادية في مختلف مناطق المملكة وتوفير فرص لبناء قواعد إنتاجية، بالإضافة إلى إنشاء صناديق الرأس مال المبادر للمشاريع المبتدئة في عدد من القطاعات.

كما تُقدم هذه البرامج المختلفة الدعم والتمويل للمشاريع الريادية والمبدعة وحتى لمشاريع طلبة الجامعات على مقاعد الدراسة يربطها بالقطاع الخاص لتطويرها.

هذا وتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عالم اليوم دوراً محورياً ومهماً في تعزيز مكونات الابتكار والتكنولوجيا في التنمية المستدامة وتؤدي هذه المؤسسات دوراً بارزاً في تعزيز النمو والتصدير والاستثمار.

هذا وقد حقق الأردن مرتبة متقدمة في مجال احتضان المشروعات الريادية على مستوى الشرق الأوسط. حيث صنفت التقارير الدولية الأردن في المرتبة العاشرة على العالم في بدء مشروعات تكنولوجيا المعلومات، والأول على مستوى الدول العربية في العام 2011.

حيث كان لجلالة الملك المعظم دور أساسي في دعم مبادرات حاضنات المشروعات الريادية في قطاع تكنولوجيا المعلومات في الأردن، وكان لصندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية دور أساسي في توفير التدريب والتمويل، لتحويل أفكار المشروعات الريادية إلى مبادرات

وشركات ناشئة وواحدة مع إطلاق شبكة المساندين التي تجمع بين الصناديق الاستثمارية والمستثمرين والمشروعات الريادية للشباب.

حضرات السيدات والسادة،

إن أحد أهم العوامل المؤدية إلى رفع إنتاجية وتنافسية القطاعات الاقتصادية هو تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص وبين القطاع الإنتاجي والقطاع العلمي في رسم السياسات وإعداد برامج تسهم في دعم وتوسعة القطاعات المنافسة، ووضع استراتيجيات وطنية من خلال الشراكة الفاعلة مع الجامعات والمؤسسات العلمية، ومن خلال توجيه الأبحاث التطبيقية لخدمة التطوير والابتكار في الصناعة والخدمات والزراعة ولتيم استخدام إمكانيات مؤسساتنا العلمية على أفضل وجه وتوجيهها لخدمة قطاعاتنا الإنتاجية.

ولهذا فإن سياسات الابتكار لا بد أن تكون موجهة بشكل استراتيجي و متلائمة مع احتياجات القطاعات والفرص المتاحة وأن تتميز بالشمولية بحيث لا تكون محدودة في مجال البحث العلمي الاكاديمي أو في قطاع إنتاجي محدد، فلا بد أن تشمل كافة القطاعات بما فيها القطاع العام، وأن يُرافقها تعزيز لمساهمة واستثمار القطاع الخاص في مجال الابتكار والتطوير ليكون شريكاً كاملاً في وضع استراتيجيات وطنية للابتكار.

ولهذا فقد قامت الحكومة في مطلع العام الحالي، بتأسيس المجلس الوطني للتنافسية والابتكار وهو الأول من نوعه في الأردن وبرئاسة دولة رئيس الوزراء وعضوية ممثلي القطاعات الإنتاجية ومؤسسات التعليم العالي، والذي يعنى بشؤون التنافسية والابتكار لرفع إنتاجية الاقتصاد الوطني والمكوّن التكنولوجي والمعرفي في قطاعاته الإنتاجية، خصوصاً أن الأردن يمر في مرحلة الانتقال من الاقتصاد المعتمد على الكفاءة إلى الاقتصاد المعتمد على المعرفة.

وقد انبثق عن هذا المجلس جملة من التوصيات قامت الحكومة بتبنيها وتنفيذها في الوقت الراهن وبسرعة، بهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي كما ويشترك المجلس من خلال فرق العمل المتخصصة في إعداد استراتيجيات متكاملة للابتكار تهدف إلى ربط المؤسسات العلمية بالقطاعات الإنتاجية.

ولا بد من الإشارة هنا، الى أن المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة بصدد الانتهاء من إعداد المسودة الأولية للاستراتيجية الوطنية للإبداع والتي

تتضمن محاور الابداع ومتطلباته، ومنظومة الإبداع في الأردن، بالإضافة إلى التوجهات الرئيسية لسياسات الإبداع الوطني حتى العام 2016.

وهنا لابد أن أؤكد بأن مواجهة تحديات التنمية المستدامة في هذه المرحلة سيتطلب منا بالضرورة استخدام أحدث الأدوات العلمية وتسخير التكنولوجيا المتطورة والابتكار العملي في قطاعات الإنتاج والإدارة وبشكل متكامل لتحقيق الإنتاجية المطلوبة لاستيعاب ملايين الخريجين من مؤسساتنا التعليمية في اقتصاد قادر أن يلبي طموحهم من خلال بناء اقتصاد معرفي متقدم وذو إنتاجية عالية ولا بد لتحقيق هذه الغاية من العمل بالتعاون مع المؤسسات الدولية والإقليمية للاستفادة من التجارب العالمية وأحدث السياسات المعتمدة .

وختاماً لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان والتقدير للجهود والمساعي الصادقة من جانب القائمين على لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، تلك الجهود والمساعي التي جعلت من الاسكوا بيتاً للخبرات، ومرصداً للمعلومات ومنبراً للحوار، وموضعاً لثقة وتقدير الجميع، وما تبلور عنها من اختيار المملكة الأردنية الهاشمية لإنشاء مركز (الاسكوا) للتكنولوجيا، كأول مركز اقليمي تنشئه اللجنة خارج مقرها بهدف توطين التكنولوجيا وتوظيفها في خدمة الجهود الإنمائية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتعزيز التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء في اللجنة.

وفقكم الله ووفقنا نحو خدمة أمتنا وشعوبنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،